

## بيان صحفي مشترك عن اجتماع وزاري

جنيف - ٤ أيلول ٢٠١٣

**المفوضية العليا للاجئين ودول جوار سوريا تعلن عن طلب مشترك للحصول على دعم دولي موسع للدول التي تستضيف أعدادا كبيرة من اللاجئين.**

بعد أن فر مليوناً لاجئاً من سوريا، أعلنت المفوضية العليا للاجئين ووزراء الحكومات من العراق والأردن ولبنان وتركيا اليوم أنهم وافقوا على البحث معاً عن التوسع العاجل لمساعدة دولية للمنطقة.

انضم كل من الوزراء، وزير الشؤون الاجتماعية في لبنان وائل أبو فاعور، ووزير الخارجية في الأردن ناصر جودة، ووزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو ووزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري، والمفوض السامي لشؤون اللاجئين أنطونيو جوتيريس وأعربوا عن القلق البالغ إزاء الوضع الإنساني المتدهور في المنطقة، وما له من أثر مدمر على البلدان التي تستضيف تجمعات اللاجئين السوريين الكبيرة.

وفي بيان مشترك، قال المفوض السامي والوزراء، "إننا نواجه التصعيد الخطير في الصراع السوري، مع استخدام الأسلحة الكيميائية. ونناشد المجتمع الدولي بقوة للتغلب على الخلافات القائمة، والوقوف معاً لوقف الحرب. إن الإجراءات كافة التي تؤدي إلى تدفق اللاجئين بحاجة إلى الكف واللجوء إلى حل سياسي لانتهاء الأزمة الإنسانية".

إن اتفاق يوم الاربعاء يمهّد الطريق الآن لاتفاق رفيع المستوى للمؤتمر على المستوى الوزاري المقرر عقده يوم ٣٠ أيلول كجزء من التجمع السنوي للجنة التنفيذية للمفوضية. إن تلك المناقشات تسعى إلى بناء توافق في الآراء بشأن الالتزامات على نطاق واسع تتضمن الدعم الإنساني والطارئ. وهذا يشمل إشراك المؤسسات المالية الدولية.

واستناداً إلى أعداد اللاجئين الذين سجلوا أو قيد التسجيل، تستضيف دول جوار سوريا اليوم أكثر من مليوني لاجئ سوري، ما يضاعف الضغوط المتزايدة بالفعل على بنيتها واقتصادها. فهناك الآن ٧٢٠ ألف لاجئ من هؤلاء اللاجئين في لبنان و ٥٢٠ ألف لاجئ في الأردن و ٤٦٤ ألف لاجئ في تركيا و ٢٠٠ ألف لاجئ في العراق.

فضلاً إلى أن مصر تستضيف ١١١ ألف لاجئ سوري إضافي. ويعتقد أن الأرقام الحقيقية أعلى من ذلك ولا يزال الكثير من المواطنين غير مسجلين لدى مفوضية شؤون اللاجئين. إن أثر ذلك على هذه الدول عميق :

**ففي لبنان** تكون الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية مع أكثر من مليون سوري مدمرة وتخلق ضغوطاً هائلة على السكان المحليين. عدد السوريين المسجلين حالياً كلاجئين أو قيد التسجيل يساوي أكثر من ١٨% في المائة من سكان البلاد مع مجاميع اللاجئين المنتشرة في ١٤٠٠ موقع. إن التأثير مقلق لاسيما على الهياكل الديموغرافية الضعيفة مع تداعيات أمنية خطيرة. وقد تجاوزت أنظمة الصحة والتعليم و المياه والصرف الصحي كل قدراتها.

وفي تركيا، استجابت الحكومة لتدفق اللاجئين السوريين بدعم ٢ مليار دولار أمريكي. وتنتشر مخيمات اللاجئين عبر ٢١ مخيماً حيث يتلقى اللاجئون المأوى والرعاية الصحية والأمن وغيرها من الخدمات. كما تم توثيق ما يقرب من ربع مليون حالة من السوريين يعيشون خارج المخيمات في المناطق الحضرية، مع العديد من الحالات التي لم تسجل. وسيكون اجتماع اللجنة التنفيذية للمفوضية يوم ٣٠ سبتمبر بوفود وزارية من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ورؤساء وكالات الأمم المتحدة والجهات الفاعلة في التنمية، وكذلك المؤسسات والمنظمات غير الحكومية. إن التخطيط للجوانب الإنسانية للوضع في سوريا بني على أساس خطط الاستجابة المشتركة بين الوكالات وآخرها كانت حملة ٤,٤ مليار دولار أنطلقت في حزيران وكان نحو ٣ مليار دولار منها لتلبية الحاجات الإنسانية والمجتمعات المضيفة لهذا العام في المنطقة.

وحتى نهاية آب فان الحملة لمساعدة الجوار الاقليمي تم تمويل ما يقارب ٤٠% منها.